# أثبت الرئيس علي عبدالله صالح أنه عند مستوى المسئولية والأمانة التي تحملها

الميثاق
الاثنين-١٣ / ٧ / ٢٠٠٩-م - الموافق : ١٩ رجب ١٤٣٠هـ- العدد(١٤٦٣)
Monday 13 / Jully. / 2009 - Issue:(1463)



عدد مكرس بمناسبة
يوم الديمقراطية

## إنها ليست أزمة وحدة..!

بقلم / محمد حسين العيدروس

■ واحدة من الاشكاليات التي تواجهها الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، أو كما يسمونها «دول الديمقراطيات الناشئة»، هو انخفاض مستوى الوعي السياسي العام دون الحد الآمن لاستيعاب الديمقراطية كفلسفة ثقافية، ومنهج سلوكي، الأمر الذي يجرفها الى غير غاياتها المنشودة، ويزج بلدانها في أزمات واشكاليات جراء اخفاق القوى السياسية والمدنية في استلهام الفحوى المحتوى الفكري والأخلاقي للديمقراطية.

فعندما يجري الحديث اليوم عن مشاريع سياسية صغيرة، ودعوات تشطيرية، وتامرات على اليمن، وتصبح الوحدة هي محور كل الجدل الوطني القائم، فإن الأزمة هنا- بلا ادنى شك- ليست أزمة وحدة كما يتم الترويج لها، بقدر ما هي أزمة وعي سياسي وديمقراطي لدى القوى الوطنية- السياسية والمدنية- تلقي بظلالها على كل مقدرات الحياة اليمنية، وليست الوحدة وحسب.. فما نسمع من تصريحات وخطابات، ونقرأ من بيانات وكتابات، كلها تتناول قضية الوحدة كحلقة واحدة فقط من بين حلقات كثيرة تتجاوز أطروحاتها الجغرافيا، الى التاريخ لتعيد قراءته بخيالاتها الخاصة، ثم الى الثقافة لتعيد صياغة تراثها بتصنيفات جديدة، ثم تمتد الى الدين، والمذاهب، والأصول العرقية، ولا تترك شيئاً من حياتنا اليمنية إلا وتتناوله بهالة ضخمة من التشكيك والترويع والانفعال، كما لو أننا مطالبون بالانسلاخ الكامل من واقعنا والبدء من الصفر مجدداً على هدى ما تتناوله الاطروحات الجديدة القائمة.

إذاً لابد من فهم ما يحدث على أنه تسفيه لوجودنا الحضاري، والانساني، وتاريخنا، وجغرافيتنا، وثقافتنا، وحتى لعلاقاتنا الاجتماعية والأسرية التي لم تسلم من التحريض، وتاليب الأزواج على بعضهما بمنطلقات مناطقية ومذهبية وثقافية، وسياسية.. وبالتالي فهي أطروحات هدامة لكل أساسات حياتنا، وليست للوحدة الوطنية وحسب.. غير أن نفس القوى المروجة لهذه الأطروحات تحاول بشتى الوسائل، والحيل، اقناع الرأي العام بأنها أزمة وحدة وطنية ليس أكثر، بغية تضليله، والناي بانظاره وتفكيره بعيداً عن حقيقة ما يتم تسويقه، واشاعته في اوساط الساحة الشعبية من أطروحات مختلفة أثقلت كاهل الفرد والمجتمع، وأرهقت تفكيره، وضاعفت من قلقه، الى الدرجة التي باتت بعض القوى تحرض مشائخ محافظة على اخرى تحت شعار «التمييز»، وتؤلب ابناء مديرية على مديرية أخرى داخل المحافظة الواحدة، وتروج لفتن مماثلة داخل مؤسسة العمل الواحدة.

إن هذا يؤكد ما سبق أن ذهبنا اليه من أن الغاية من كل ما يجري هو التفكيك والهدم الكامل للحياة اليمنية، بأدق مفرداتها، وأن الأمر ليس أزمة وحدة الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، أو تداعيات حرب صيف ١٩٩٤م، أو أحداث الفتنة في صعدة- كما يجري طرح بعض القوى- فاشكاليات هذه الأحداث ليست أكثر من ظهر جمل تمتطية لبلوغ المارب الأخرى.

ومن المؤسف أن النخب السياسية والثقافية لم تلتفت في وقت مبكر الى قائمة الأطروحات الأخرى التي يتم حشرها تحت سقف أي حديث عن الوحدة اليمنية، أو الأحداث التي شهدتها بعض المدن الجنوبية.. كما أغفلوا تعقب البدايات الأولى لهذه الأحداث، والظروف التي تهيأت لانكائها، والأطراف التي تبنت على عاتقها صناعة تلك الظروف.. وبالتالي فإن محاولة ايجاد تفسيرات للأحداث واقتراح حلول من خلال قراءة متاخرة جداً، ومقتطعة من المنصف، لا يمكن أن يفضي الى استيعاب سليم للمشكلة، ومخارج آمنة لكل الأخطار المحدقة بالوطن، لأن الجهل بمنشأ المرض يعجز الطبيب عن تشخيص العلاج، أو يضطره الى التخمين الذي لا يخلو من المجازفة.

وعليه يستوجب على نخبنا السياسية والثقافية الا يعولوا على الظاهر من القول، أو على التحليلات الجاهزة التي تقدم لهم بطبق من ذهب، وبإيحاءات على أنها مسلمات، وبديهيات جازمة.. لأنها عادة ما تكون قراءات مبتورة، ومبنية على تداعيات متاخرة وليست على الأرضية التي غرست فيها البذرة الأولى للفتنة.. بل إن على هذه النخب أن تسبر الأغوار، وتتامل الأحداث جيداً، وكل ما يتم طرحه، من أجل الوقوف على اراء سديدة تقود الى خلاصات موفقة وحكيمة، يسهل بناء الرؤى الثاقبة على أساسها.

فكما ذكرت في البداية، حول اشكالية انخفاض الوعي السياسي في بلدان الديمقراطيات الناشئة، فإننا نجد أنفسنا اليوم وجهاً لوجه مع تلك الاشكالية، جراء سوء تعاطي البعض مع الديمقراطية، وعدم ادراكه لغاياتها الحقيقية، وأدواتها الآمنة.. وبالتالي فإن العبث السياسي، والممارسات غير المسئولة تحت سقف الحريات الديمقراطية ظلت غالباً وراء صناعة الكثير من الاشكاليات والأزمات، وتعريض الشعوب لمخاطر تهدد أمنه، واستقرارها، وربما حتى سيادتها وهويتها الوطنية..!□

### في اجتماعها برئاسة نائب الرئيس الأمين العام:

# اللجنة العامة تجدد الدعوة لـ«المشترك» لاستئناف الحوار وتحذر من تعطيل اتفاق فبراير

■ عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً يوم الأربعاء برئاسة عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام.

ووقفت اللجنة في اجتماعها أمام العديد من القضايا والمستجدات المدرجة على جدول أعمالها والمتصلة بالتطورات في الساحة الوطنية وموضوع الحوار مع الأحزاب الممثلة بمجلس النواب من أحزاب اللقاء المشترك وطبقاً للاتفاق الموقع بينها وبين المؤتمر الشعبي العام في ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م.

واطلعت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام على تقرير نتائج الجولة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي والمباحثات التي أجراها مع قادة تلك الدول الشقيقة.

وثمنت اللجنة العامة عالياً نتائج تلك الجولة وما تم بحثه خلالها وما أكدته الدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي من مواقف أخوية مشرفة في الوقوف إلى جانب اليمن ووحدته وأمنه واستقراره ودعم مسيرته التنموية.. مؤكدة متانة الروابط الأخوية التاريخية بين بلادنا وبلدان دول مجلس التعاون الخليجي والحرص على تعزيزها وتمتينها على مختلف الأصعدة ولما يحقق المصالح المشتركة لشعبنا وشعوب تلك البلدان الشقيقة.

واستمعت اللجنة إلى تقرير من نائب رئيس المؤتمر رئيس اللجنة المكلفة من المؤتمر الشعبي العام بالحوار مع أحزاب اللقاء المشترك الدكتور عبدالكريم الارياني طبقاً للاتفاق الموقع عليه من الجانبين الذي تم من خلاله تأجيل الانتخابات والتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة عامين وعلى أساس البدء في حوار يشمل البحث في تطوير النظام السياسي والانتخابي وتعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتطويره بالإضافة إلى موضوع الحكم المحلي الواسع الصلاحيات ووضع جدول زمني محدد لإنجاز قضايا الحوار.

وثمنت اللجنة العامة الجهود التي بذلتها اللجنة من اجل الإعداد والتحضير للبدء في الحوار وفقاً للأسس الواردة في الاتفاق الموقع عليه.. وبهذا الصدد تناشد اللجنة العامة الإخوة في قيادة أحزاب اللقاء المشترك الاستجابة للدعوات الموجهة إليها من المؤتمر الشعبي العام للبدء في الحوار دون أي تلكؤ او تبريرات أو شروط مسبقة من شأنها تعطيل الحوار وإفراغ الاتفاق من مضمونه او إضاعة الوقت الزمني المحدد لإنجاز قضايا الحوار في أسرع وقت ممكن ولما فيه تحقيق المصلحة الوطنية.

ووقفت اللجنة العامة أمام احتفالات شعبنا بيوم السابع من يوليو.. حيث حيت اللجنة هذا اليوم المجيد في حياة شعبنا الذي رسخ فيه دعائم وحدته المباركة واسقط فيه كل الرهانات الخاسرة لإعادة تمزيق الوطن والنيل من وحدته الوطنية واسقط ذلك المشروع الانفصالي التآمري الذي نفذته في صيف عام ١٩٩٤م حفنة من المتآمرين العملاء والمرتزقة الذين استلموا ثمن دماء الشهداء والجرحى الذي استبسلوا دفاعاً عن الوحدة.

وأشارت اللجنة العامة إلى أن تلك العناصر العميلة والمنبوذة من الشعب تنعم بتلك الأموال المدنسة بالشراء الفاحش في عدد من العواصم الأوروبية والعربية ويمتلكون الفلل والقصور والمحلات التجارية والأموال المكدسة في البنوك على حساب أولئك الضحايا الأبرياء والشهداء الأبرار والمعوقين الذين سقطوا نتيجة مؤامراتهم الدنيئة.

وأكدت اللجنة العامة أن السابع من يوليو سيظل يمثل يوم الوفاء لتلك التضحيات الغالية والجسيمة التي قدمها شعبنا الوفي الذي هب من أقصى الوطن إلى أقصاه لدحر مشاريع التمزق والتشرذم، والانتصار لإرادته في الوحدة والحرية والديمقراطية والنهوض الحضاري والتقدم.. مشيرة الى أن الوحدة -وهي راسخة رسوخ جبال اليمن الشامخة- لن ينال منها أياً كان شيئاً وهي قدر ومصير شعبنا وعنوان عزته وكرامته ومستقبل أجياله.

وعبرت اللجنة العامة عن إدانتها مجدداً لكافة أعمال التخريب والشغب والفوضى ونهب المحلات التجارية وتكسيرها وإحراق الإطارات وتخريب الممتلكات العامة والخاصة التي ارتكبتها مجموعة من العناصر التخريبية الخارجة على النظام والقانون من دعاة الفرقة والتشرذم ومروجي ثقافة الكراهية والبغضاء بين أبناء الوطن الواحد.

وطالبت بتقديم تلك العناصر إلى العدالة لتنال جزاءها الرادع.. مشيدة بالجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية بالتعاون مع الأخوة المواطنين الشرفاء في التصدي لتلك العناصر وإفشال أعمالها التخريبية والمستهدفة النيل من الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

وأكدت أن ما عبر عنه أبناء شعبنا في مسيرات ومهرجانات جماهيرية حاشدة عمت معظم محافظات الجمهورية احتفاءً بيوم السابع من يوليو يمثل رسالة قوية وواضحة أخرست ألسنة كل المتآمرين والمتخاذلين على السواء.

وأكدت أيضاً أن شعبنا الذي انتصر لوحدته يوم السابع من يوليو ١٩٩٤م سوف ينتصر لها على الدوام ويفشل كل المشاريع والأجندات الخاصة المستهدفة النيل من الوطن ووحدته وأمنه واستقراره.

مشيرةً الى أن ذاكرة شعبنا حية ومتيقظة وهي تعي كل ما أنجز خلال السنوات الماضية في ظل راية الوحدة المباركة، وما ناله الشعب من خيراتها الوفيرة والمتعددة في شتى المجالات التي تبرز عظمة الوحدة كمنجز وطني واستراتيجي عظيم، وما أحدثه من تحولات كبرى في مسيرة حياة شعبنا ومكانة وطننا ودوره على مختلف الأصعدة.

وطالبت اللجنة العامة كافة المتخاذلين والمترددين والباحثين عن أدوار من خلال السعي لركوب موجة الأنشطة التخريبية الهدامة لتحقيق مكاسب أنانية أو ذاتية، أن يراجعوا أنفسهم ويتخذوا الموقف الوطني الصائب الذي تفرضه عليهم مسؤوليتهم الوطنية وأن لا يتخلفوا عن ركب الإجماع الوطني والاصطفاف إلى جانب الوطن وثوابته حتى لا يلفظهم الشعب مثلما لفظ غيرهم من المتخاذلين أو المتورطين في التآمر على الوطن ووحدته واستقراره وثوابته الوطنية.

هذا وقد ناقشت اللجنة العامة العديد من القضايا المدرجة على جدول أعمالها واتخذت إزاءها القرارات المناسبة.□

## السابع من يوليو يمثل يوم الوفاء لتضحيات شعبنا

## المؤتمر يجدد إدانته لكافة أعمال التخريب والشغب والفوضى

## على المتخاذلين والمترددين ألا يتخلفوا عن الاجماع الوطني

### خلال ترؤسه لاجتماع برئيسي مجلسي الوزراء والشورى:

# هادي: مؤتمرات المجالس المحلية مثلت استفتاء شاملاً على الثوابت الوطنية

## على الجميع استشعار مسؤولياتهم في تنفيذ القرارات التي خرجت بها المحليات

■ أكد الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر - الأمين العام أن المجالس المحلية تمثل القاعدة الاساسية للهرم الديمقراطي في بلادنا باعتبارها الأقرب الى هموم وطموحات وآمال الجماهير العريضة.

وقال خلال اجتماعه برئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، ورئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني، ونائبي رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن والشؤون الداخلية الخميس الماضي: «إن مخرجات مؤتمرات المجالس المحلية الموسعة، مثلت استفتاءً شعبياً واسعاً بإجماعها على الثوابت الوطنية التي تلتف حولها جماهير الشعب من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ومن اقصى الشرق الى اقصى الغرب».

وأعرب هادي عن اعتزاز القيادة السياسية بالنتائج التي خرجت بها هذه المؤتمرات والتي عقدت فعالياتها بصورة واضحة وشفافة، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة استشعار الجميع لمسؤولياتهم في ترجمة تلك القرارات والتوصيات التي خرجت بها مؤتمرات المجالس المحلية الى حيز الواقع.

مشيراً بذلك الى المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية -التي عقدت في الفترة «١-١٤» من يونيو الماضي برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تحت شعار (الإدارة الفاعلة أساس التنمية الشاملة) -مثلت خطوة مهمة ومتقدمة.

وأكد الأخ نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الى ان المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية سيركز بصورة فاعلة وجدية على بلورة تلك القرارات والتوصيات وتحويلها إلى مصفوفة عمل تحول إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات العملية بشأنها.

من جانبه قدم نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الادارة المحلية الدكتور رشاد العليمي تصوراً شاملاً للبرامج القادمة صوب الاتجاه إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات، مشيراً الى طبيعة المهام والمتطلبات اللازمة لانجاحه.

وتضمن التصور مضامين القرارات والتوصيات على الكثير من القضايا الوطنية والتنموية والاقتصادية وفي طليعة ذلك التأكيد المطلق على صيانة الثوابت الوطنية وفي مقدمة ذلك الوحدة الوطنية التي تمثل العزة والشموخ والكرامة والنهوض الوطني.

وقد جرى خلال الاجتماع مناقشة بعض الملاحظات وما يتصل بذلك من توضيح وتصويب وذلك بعد استعراض شامل للتقارير الخاصة بمخرجات مؤتمرات المجالس المحلية.

وأكد المجتمعون على أن مؤتمرات المجالس المحلية قد مثلت رصيداً وطنياً جديداً سيكون منطلقاً فعلياً للوصول الى الحكم المحلي ومعالجة كافة القضايا الوطنية بالموضوعية الصحيحة وتسمية الأشياء بمسمياتها دون التوظيف المبطن لقضايا الناس بصورة انانية وابتزازية.

يُذكر أن المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية في امانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية ثمنت دعوات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتكررة للقوى السياسية للجلوس على طاولة التفاهمات المنطقية والواقعية التي تخدم تطور اليمن ونهوضه وأمنه واستقراره في ظل راية وحدته ونهجه الديمقراطي.□

# الشامي: المؤتمر لن يسمح لهواة الابتزاز بجر البلاد إلى الفتنة

■ جدد رئيس الدائرة الإعلامية في المؤتمر الشعبي العام طارق الشامي حرص المؤتمر على الإسراع في الحوار،متهماً أحزاب المشترك بالمماطلة ومحاولة تعطيل بنود اتفاق فبراير.

وقال الشامي: إن من يعمل على المماطلة وتعطيل الحوار هو من يضع شروطاً للجلوس على طاولة الحوار لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م والذي تم على أساسه التمديد لمجلس النواب الحالي لعامين وتأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م.

وأضاف:من يعمل على تعطيل الحوار هو من يحاول استغلال ضيق المدة المتبقية من العامين للضغط والابتزاز وافتعال الأزمات.

وأكد الشامي أن المؤتمر الشعبي العام لن يرضخ لعملية الابتزاز والضغوط وسيعود إلى جماهير الشعب التي منحته ثقتها في مختلف المحطات الانتخابية «النيابية والرئاسية والمحلية».. وقال: إن الشعب هو مصدر السلطات ومالكها، والمؤتمر الشعبي العام هو من قدم التنازلات لأجل الوطن ومن اجل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

وذكّر رئيس إعلامية المؤتمر قيادات المشترك بالوضع السيئ الذي كانت تمر به أحزابها خلال عملية التحضير لإجراء الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م.

الى ذلك نقل موقع «المؤتمر نت» عن الأخ طارق الشامي قوله: نحن في المؤتمر الشعبي العام كنا قد تجاوزنا مرحلة المناكفة والتأزيم التي مارسها المشترك وذلك حرصاً على تحقيق الشراكة وتحمل كافة القوى السياسية مسؤوليتها تجاه الوطن.

لكن الشامي في المقابل أكد أن المؤتمر لن يسمح لـ«المشترك» بابتزازه، وقال: لن نسمح في المؤتمر لمن استهووا ممارسة الابتزاز من قيادات المشترك بجر البلاد إلى أزمة دستورية والتهديد بافتعال الأزمات وإثارة الفتنة في بقية المحافظات بعد أن فشلوا في تحقيق مخططاتهم في بعض المناطق في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وقال رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر: إن جماهير الشعب قادرة على التفريق بين من يحاول إثارة القلاقل والفتن ودعم أعمال التخريب والقتل والتقطع ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، والإساءة للوحدة الوطنية وإثارة الكراهية والممارسات التي تعيق عملية التنمية والإصلاحات، وبين من يعمل على الحفاظ على الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية وفرض هيبة الدولة وسيادة الدستور والقانون.

□ طارق الشامي

وأبدى الشامي استغرابه من تناقض البيانات والمواقف التي تصدر عن أحزاب المشترك والتي تحمل السلطة المسؤولية في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية المجتمع والقبض على المتسببين في الإخلال بذلك ،في الوقت الذي تطالب فيه الإفراج عن الخارجين على الدستور والقانون ومثيري الشغب والمتهمين بجرائم القتل وقطاع الطرق ودعاة الانفصال وناهبي الممتلكات،وتعتبرها شرطاً للجلوس على طاولة الحوار.

واستهجن رئيس إعلامية المؤتمر مزايدة المشترك المستمرة في الحديث عن حرية الصحافة، متسائلاً: كيف يتحدثون عن صحف موقوفة ونحن نقرأ تصريحاتهم في تلك الصحف التي تصدر في مواعيدها في إطار الالتزام بقانون الصحافة والمطبوعات النافذ.. مضيفاً: أما الصحف التي ترى أنها غير قادرة على الالتزام بالقانون وفضلت عدم الصدور فذلك شأن يخصها.

وجدد الشامي حرص المؤتمر الشعبي العام على الإسراع في الجلوس على طاولة الحوار وفقاً لما تم الاتفاق عليه، ومشاركة كافة القوى السياسية بحيث تكون طاولة الحوار هي الإطار الذي تطرح عليه كافة القضايا التي تهم الوطن وتنميته واستقراره.□